

مداخلة بعنوان : النظام المحاسبي المالي والتقييم وفق طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح
(Actif Net Comptable Corrigée ANCC)

د. بكارى بلخير

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

الملخص:

تعالج هذه المداخلة أهمية النظام المحاسبي المالي بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية فيما يتعلق بالتقييم المالي وفق طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح.

Résumé :

Cette communication Traite la nécessité du système comptable financier pour les entreprises économiques algériennes qui concerne l'évaluation financière basée sur la méthode du l'actif net comptable corrigée (ANCC).

مقدمة :

إن من الأهمية بمكان أن تمثل قيمة المؤسسة حجر الأساس، التي منها ينطلق رؤساء المؤسسات في بناء واتخاذ قراراتهم، فمن غير المنطقي أن يجهل أصحاب أو مسيري المؤسسات قيمة مؤسستهم ؛ تلك القيمة التي يمكن أن نتوصل إليها بمقاربات مختلفة ؛ حيث أن كل منها يركز على مبدأ يختلف عن الآخر، فلدينا مقارنة الذمة المالية التي تعتمد على الميزانية في إيجادها لقيمة المؤسسة، ومقاربة التدفقات التي تعتمد على حساب النتائج لإيجاد قيمة المؤسسة، ومقاربة فائض القيمة التي تركز على المقاربتين الأولى والثانية في إيجادها لقيمة المؤسسة، نحن في هذه المداخل نريد أن نسلط الضوء على مقارنة الذمة المالية حيث اعتمادها على الميزانية من أجل إيجاد قيمة المؤسسة جعلنا نلاحظ النظام المحاسبي المالي الجزائري الذي جاء ليتمكن من التعرف على قيمة المؤسسة وفق هذه المقاربة بأسهل ما يمكن.

إلى غاية بداية القرن العشرين وبالنسبة لكثير من المفكرين الميزانية تمثل جملة معطيات ذات أهمية أكبر من حساب النتائج، وانطلاقاً من الميزانية قيمة الذمة المالية ولفترة طويلة تمثل المعيار الأساسي لتقييم المؤسسات.¹

زد على ذلك أن التقييم عن طريق الذمة المالية يعتمد قبل كل شيء على جرد وتعريف كل العناصر التي هي بصدد التقييم. فالغرض من التقييم على أساس الذمة المالية هو إعطاء تقدير موضوعي مستقل على التوقعات والتنبؤات.

فطريقة الذمة المالية جاءت بصفة ملموسة لتقييم بانفصال مختلف أصول والتزامات المؤسسة وذلك من خلال المجموع الجبري، وهي طريقة بسيطة حيث تركز على دراسة قيم كل من الأصول والخصوم المسجلة في ميزانية المؤسسة.

إذن لتصور أو فهم الذمة المالية للمؤسسة، فإن الوسيلة الأكثر ملائمة هي الميزانية، وهناك نوعان من القيم يمكن حسابهما، يتمثلان في : القيم الرياضية (قيمة رياضية محاسبية، قيمة رياضية أصلية) والقيم الوظيفية، تلك التي تجعل المؤسسة قادرة على موازنة نشاطها (القيم الجوهرية، الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال).²

1- TOURNIER Jean-Claude & TOURNIER Jean-Baptiste, Evaluation d'Entreprise, 3^{ème} édition, édition d'Organisation, Paris, 2002, P: 177.

2- G.Hirigoyen, « Evaluation de l'Entreprise », Encyclopédie de Gestion, sous la direction de yves simon et patrick joffre, 2^{ème} édition, Paris, édition Economica, 1997, P: 383.

طرق مقارنة الذمة المالية :

مقارنة الذمة المالية تضم مجموع الطرق التي تمثل الصفة التاريخية وليس التقديرية. إذن هذه الطرق تعتمد أساسا على ذمة المؤسسة، أي ميزانيتها، وعند الحاجة الملاحق ؛ تتمثل في :

- طريقة الأصل المحاسبي الصافي
- طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح
- طريقة القيمة الجوهرية
- طريقة الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال

ما يهمنا في هذا الصدد هو طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح (ANCC) وذلك لارتباطها المباشر بالنظام المحاسبي المالي الذي صدر ليدعمها - حسب رأينا- ؛ فالمؤسسة الجزائرية بتطبيقها لهذا النظام يصبح بإمكانها معرفة قيمتها في أي لحظة وبكل سهولة دون اللجوء إلى خبير مقيم وتحمل أتعاب التقييم الثقيلة خصوصا بالنسبة لمؤسساتنا الوطنية الكبيرة التي تكون بصدد فتح رأس المال أو الشراكة أو الخصومة، وغير ذلك من دواعي القيام بعملية التقييم.

سنقوم إذن بالتطرق إلى طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح (ANCC) وماتطلبه لإنجازها ثم نوضح أهمية النظام المحاسبي المالي الجزائري بالنسبة لها.

طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح :

طريقة (ANCC) تقوم بأخذ كل حسابات الأصول والخصوم وتجري عليها عمليات التحليل والتصحيح الضرورية لأجل الوصول إلى الصورة الأكثر صدقا للحقيقة الاقتصادية للميزانية. والفرق بين الأصل المصحح والخصم المستحق المصحح يعطينا الأصل الصافي المصحح.

الأصل المحاسبي الصافي المصحح (ANCC) يمكن تحديده انطلاقا من ميزانية واحدة ويساوي ³:

$$\text{ANCC} = \text{الأصل الصافي للميزانية} - \text{الخصم الحقيقي (ديون حقيقية)} - \text{أصول وهمية أو بدون قيمة} + \text{الخصوم الوهمية (فارق تحويل الخصوم)} + \text{تصحيحات فائض أو نقص قيمة}$$

قيمة المؤسسة المعطاة بحساب مباشر لقيمة الأصل الصافي تمثل قيمة دنيا لها ؛ هذه القيمة تكتمل ببعض التصحيحات من أجل الحصول على أصل محاسبي صافي مصحح.

$$\text{الأصل الصافي المصحح} = \text{الأصل الخام} - \text{الديون الجبائية المستترة} - \text{الديون المحاسبية}$$
$$\text{Actif Net Corrigé} = \text{Actif Brute} - \text{Dettes Fiscales} - \text{Latentes} - \text{Dettes Comptables}$$

³- CHAPALAIN Gérard, Pratique Moderne de l'évaluation d'entreprise, édition EMS, Paris, 2004, P: 106.

الأصل الصافي المصحح من وجهة نظر قيمة استعمال هو رأس المال المستثمر من طرف المساهمين في المؤسسة، بالأخذ في الحسبان الجباية، ويكتب بالشكل التالي :

$$\text{الأصل الصافي المصحح} = \text{الأصل الاقتصادي مقيم بقيمة الاستعمال} - \text{الديون}$$
$$\text{Actif Net Corrigé} = \text{Actif Economique Evalué en Valeur d'Usage} - \text{Dettes}$$

في إطار تقييم يتم على أساس استمرارية الاستغلال يجب أن نأخذ في الحسبان الجانب الجباي ؛ ويحدث هذا في الغالب عندما تتم حيازة مؤسسة من طرف الغير، المشتري سيحوز على سندات التي تمثل بطريقة غير مباشرة أصول المؤسسة.

نذكر بأن الأصل الصافي المصحح للمؤسسة يعتمد على حساب القيمة الحقيقية للأصول. الديون الجباية تنتج أساسا من الضريبة على فائض قيمة التنازل. فائض القيمة يعطى من الفرق الإيجابي بين القيمة لأصل في الميزانية وقيمتها المتنازل بها. وفي حالة العكس نكون أمام نقص قيمة تنازل.⁴ نصل غالبا إلى أن بعض المقيمين يأخذون بطريقة ذكية في الحسبان التأثير الجباي عند حساب الأصل الصافي المحاسبي المصحح.⁵

عملية إعادة التقييم تنطلق من وجهة النظر المتبناة من طرف المحلل ومن الأهداف المرجوة. ذلك أنه في إطار عملية التقييم نجد في الواقع أن المحلل يبحث عن قيمة التصفية لمؤسسة لهدف التخلي عن النشاط وقيمة سوقية لرفع القيم المسجلة بالتكلفة التاريخية، أو قيمة إعادة البناء لمؤسسة بهدف الاستمرارية في النشاط، وفي جميع الحالات، إعادة التقييم لمختلف عناصر الأصول والخصوم للميزانية تتأثر بالاعتبارات الضريبية المتعلقة بفائض القيمة (أو نقص القيمة).⁶ فالهدف من إعادة التقييم المطبقة هو الحصول على ميزانية قريبة من الحقيقة لكافة الأطراف المهتمة، وذلك من خلال محاولة تصحيح أثر التضخم.

وقد جاء النظام المحاسبي المالي ليحل لنا هذا الإشكال وهذا ما نستشفه من خلال الفقرة 1.112، التي جاء نصها كالاتي :⁷ " تركز طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات، كقاعدة عامة، على اتفاقية التكاليف التاريخية. في حين يعتمد حسب بعض الشروط إلى مراجعة تجرى على ذلك التقييم بالاستناد إلى : - القيمة الحقيقية (أو التكلفة الراهنة)،

- قيمة الإنجاز،

- القيمة المحينة (أو القيمة النفعية)".

4- BELLALAH Mondher, Finance Moderne d'entreprise, 2^o éd, édition Economica, Paris, 2003, P: 29.

5- TEULIE Jacques & TOPSACALIAN Patrick, Finance, 4^{ème} édition, édition Vuibert, Paris, 2005, P: 636.

6- BELLALAH Mondher, Gestion financière « Diagnostic, Evaluation et Choix des Investissements », Paris, édition Economica, 1998, P: 83.

7- القانون رقم 11-07 الصادر في 25 / 11 / 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي الجديد، الفقرة 1.112، ص : 6.

فضمن طريقة (ANCC) الفرضية القائمة هي استمرارية النشاط، فالذمة المالية الضرورية للمؤسسة تقيم على أساس قيمة الاستعمال أما بالنسبة للعناصر غير الضرورية للاستغلال فتقيم بالقيمة السوقية (مخفضين منها طبعاً مصاريف البيع) مستبعدين أيضاً بعض العناصر المعنوية غير القابلة لتقييم خاص (كشهرة المحل المؤسسة مبتلعة Absorbée، تكلفة الحياة لبراءات اختراع أستغلت)، كما نضيف بالمقابل الآلات والمعدات المحازة عن طريق قرض الإيجار (crédit-bail).⁸

إذن هناك ضرورة لتصحيح القيم والتي تنشأ من الانخفاض النقدي، طرق الاهتلاك، تغير بعض الأسعار في السوق، الطرق المحاسبية التي من الممكن أن تنجر عنها فروقات كبيرة بين الميزانية الاقتصادية والميزانية المحاسبية.⁹

إن قيمة الأصل الصافي المصحح المبينة في الميزانية نادراً ما تتعلق بالقيمة الإستعمالية الحالية لأصول مستعملة من طرف المؤسسة للأسباب التالية :

- التسجيل المحاسبي الذي يتم على أساس التكلفة التاريخية ؛
- شبه سيطرة جبائية بالنسبة للإثبات المحاسبي للاهتلاكات والمؤونات ؛
- قيم العناصر المعنوية المسجلة في الميزانية وغياب البعض منها ؛
- قيمة سندات المساهمة ؛
- الأصول خارج الاستغلال ؛
- الخصوم المستترة،...

إذن هناك ضرورة لتحليل وتصحيح عناصر الأصول والخصوم المعنية الذي يسمح بتقدير الأصل الصافي المصحح ؛ فبتطبيق النظام المحاسبي المالي (ن م م) نكون قد تجاوزنا صعاب حمة وخفضنا من الأعباء والوقت الكثير، فالتقييم عن طريق الأصل الصافي المصحح ثقيل جداً ؛ فهو لا يتم عن طريق خبراء خارجيين عن المؤسسة وعلى أساس قاعدة وحيدة هي الحسابات فقط بل يتطلب تحريات طويلة وعميقة لمختلف عناصر الأصول والخصوم المعنية وتدخلات أصحاب الاختصاص في ميادين مختلفة كالعقاري، العلامات، التقنيات، العقود القانونية،...

سنتناول فيما يلي كيف أن عملية التقييم وفق هذه الطريقة ثقيلة جداً، فعمل المقيم يرتكز انطلاقاً من الميزانية بتعديلها مجموعة (Poste) بعد مجموعة حول قيمة الأصول والخصوم ؛ ونبعد من البداية حالة الأصول المادية خارج الاستغلال، كالأراضي، المباني، الأصول أين تكون قيمة السوق ليس من الصعب إيجادها، إما بالخبرة وإما بالرجوع إلى معلومات حديثة، صعبة أكثر حالة الأصول المادية المتعلقة بالاستغلال.¹⁰

8- MAUGUIERE Henri, l'Evaluation des Entreprises Non Cotées, édition Dunod, Paris, 1990, P: 19.

9- BRILMAIN Jean & GAULTIER André, Pratique de l'évaluation et de la négociations des entreprises, les éditions Hommes et Techniques, Paris, 1980, P: 135.

10- LA CHAPELLE DE Philippe, l'Evaluation des Entreprises, 3^o éd, édition Economica, Paris, 2007, P: 84.

عناصر الاستثمارات المادية :

- وتتمثل أساسا في : الأراضي والمباني والمعدات التي هي ملك للمؤسسة، يمكن أن تكون ضرورية للاستغلال كما يمكن أن تكون خارجة عنه، فبالنسبة للأخيرة تقيم بمعدل عن الأصل الصافي المصحح وقيمتها نعيد إضافتها للقيمة الإجمالية للمؤسسة.¹¹ فهي تعتبر خزينة متاحة يمكن الاستفادة منها إما :
- لتمويل دورة إستغلال المؤسسة، أو تمويل إستثمارات إستغلال مستقبلية.
 - أو إستفيد منها المشتري المحتمل للمؤسسة لتمويل شرائها.
- إذا تقيم هذه العناصر - غير الضرورية للاستغلال - بالقيمة السوقية الصافية، وذلك حسب الصيغة الآتية :¹²

$$\text{القيمة السوقية الصافية} = \text{سعر البيع} - \text{الضريبة على فائض القيمة} - \text{تكلفة الإنجاز}$$

ومنه نعتد القيمة السوقية من أجل حساب سعر الأصول التي يكون المالك الجديد في غنى عن الاحتفاظ بها، إما لأنها لا تتعلق بالاستغلال للمؤسسة المهدف أو للشركة التي هو بصدد شرائها، وإما لأن هذه العناصر لا تدخل ضمن الآفاق المستقبلية التي يصبو إليها المالك الجديد.¹³

أما العناصر الضرورية للاستغلال فهي التي تم إدخالها في حساب (ANCC) وتقيم بقيمة الاستعمال ولهذا قلنا ضرورة الفصل بين العناصر الضرورية للاستغلال والعناصر غير الضرورية له لأن أساس التقييم يختلف.

1- الأراضي

في الحقيقة هناك عدة طرق مستعملة لتقييم الأراضي يمكن حصرها ضمن طريقتين أساسيتين وهما :

أ - التقييم المباشر : حسب هذه الطريقة يتم تقدير قيمة الأراضي الموجهة للاستغلال عن طريق مقارنتها مع أرض تملك نفس الخصائص من حيث النوعية، المساحة، والموقع،... فالموقع يعتبر أهم عامل في تحديد قيمة الأرض من حيث ارتفاع أو انخفاض السعر أما بالنسبة للأراضي خارج الاستغلال فتقدر بسعر السوق.

ويجب أن نميز هنا بين قيمة أرض مبنية وقيمة أرض غير مبنية، وبحصولنا على سعر المتر المربع نقوم بضربه في المساحة.

قيمة أرض غير مبنية تنتج من العلاقة الآتية :

$$\text{قيمة أرض غير مبنية} = \text{سعر المتر المربع} \times \text{المساحة}$$

أما قيمة أرض مبنية فنحصل عليها من العلاقة الآتية :

$$\text{قيمة أرض مبنية} = \text{قيمة أرض غير مبنية} - \text{التخفيض المطبق}$$

11- TCHEMENI Emmanuel, L'Evaluation des Entreprises, édition Economica, Paris, 1993, P:12.

12- BRILMAIN Jean & MAIRE Claude, Manuel d'évaluation des entreprises, les éditions d'Organisation, Paris, 1990, P:136.

13- TOURNIER Jean-Claude & TOURNIER Jean-Baptiste, Op-cit, P: 76.

ب - التقييم بواسطة التكلفة العقارية: ¹⁴ يتم استعمال هذه الطريقة في تقييم الأراضي المبنية، حيث يتم الاعتماد على التكلفة العقارية للمبنى، التي تضم سعر الأرض، وأتعاب الأخصائي بمسح الأرض (Géomètre) وكذا النفقات المتعلقة بالتهيئة، وكل الرسوم المرتبطة بالمشروع. حسب هذه الطريقة يتم حساب قيمة الأرض انطلاقاً من نسبة التكاليف العقارية من سعر تكلفة المتر المربع المبني، ويمكن معرفة التكلفة العقارية للمتر المربع الواحد عن طريق بنائات أنجزت حديثاً في مناطق مجاورة.

وعليه فإن حساب قيمة الأرض المبنية يتم على النحو الآتي :

$$\text{قيمة أرض مبنية} = \text{قيمة التكلفة العقارية للمتر المربع} \times \text{مساحة الأرض}$$

2- المباني

يمكن حساب قيمة المباني وفق مقاربتين هما: ¹⁵

أ - مقارنة قيمة إعادة البناء : Approche par la valeur de reconstruction

ترتكز هذه المقاربة على نوع المبنى الضروري للنشاط، ومنه على قيمة الاستعمال كونه يدخل في عملية الاستغلال، فتحسب قيمته بالمقارنة مع مبنى آخر جديد له نفس المميزات والمردودية والنشاط إلى حد بعيد، إذن من هنا يمكن معرفة تكلفة المتر المربع، وبضربه في المساحة المبنية آخذين بعين الاعتبار معامل القدم* ومعامل الامتلاك نجد القيمة الاستعمالية للمبنى، وذلك على النحو الآتي :

$$\text{القيمة الاستعمالية للمبنى} = \text{المساحة المبنية} \times \text{تكلفة البناء للمتر المربع} \times \text{معامل القدم} \times \text{معامل}$$

مدة الاهتلاك التقنية العادية لمبانٍ صناعية وتجارية تتراوح بين 2 و 5% للسنة. بمعنى مدة حياة كلية من 20 إلى 50 سنة. الخبراء غالباً ما يأخذون رقم واضح بين 25 و 30 سنة. وبالنسبة لمبنى مبني لدينا 10 سنوات، معامل القدم بين 30% و 40%.¹⁶

ب - مقارنة قيمة الحيازة : Approche par la valeur d'acquisition

¹⁴- CHOINEL Alain, Introduction à l'Ingénierie Financière, édition la Revue Banque, Paris, 1991, P : 63.

¹⁵- Ibidem, P : 139.

* معامل القدم = مدة الحياة الباقية / المدة الكلية

¹⁶- KIENAST Philippe, l'Evaluation des Entreprises, In Encyclopédie du Management, Tome 1, édition Vuibert, Paris, 1992 , P : 735.

يمكن أن تكون المباني متعلقة بنشاط معين، حيث حصلت عليها المؤسسة بعد قيامها بعدة استثمارات وأشغال عبر سنوات مختلفة، حسب هذه الطريقة يقوم الخبير باستحداث التكاليف المتعلقة بكل سنة لمختلف الاستثمارات، بغية الحصول على قيمة جديدة بالنقد الجاري هذا بعد تطبيق معاملي القدم والامتلاك، وطبعا معامل إعادة التقييم.

أما بالنسبة للمباني خارج الاستغلال فهي تخضع لتقييم خاص يتمثل في طريقتين اثنتين، هما :
أ - طريقة المقارنة :¹⁷

تعتمد هذه الطريقة في تقييمها للمباني خارج الاستغلال بإيجاد مبنى جديد شبيه بالمبنى الحالي من حيث الموقع والمساحة وعناصر التجهيز،... إلخ تم بيعه أثناء عملية التقييم، فنطبق على تلك القيمة معامل القدم (باستخدام السن، الحالة،...)، لكن الإشكالية في تطبيق هذه الطريقة هو إيجاد مبنى جديد مماثل للمبنى المراد تقييمه نظرا للتطورات الحاصلة في تقنيات البناء، وهذا ما يعاب على هذه الطريقة. ويمكن صياغتها على النحو الآتي :

$$\text{قيمة المبنى} = \text{القيمة الجديدة} \times (1 - \text{معامل القدم } (R))$$

حيث أن : $R = 1 - T_0 / T_N$

وتشير : T_0 إلى مدة الحياة الباقية للأصل المعني

T_N إلى مدة الحياة الكلية للأصل

هذه الطريقة أكثر صدقا، لكن لا نستعملها إلا عندما يتوفر لدينا سوق لعناصر قابلة للمقارنة مع عدد

كافي للمبادلات (Transactions).¹⁸

ب - طريقة التقدير بواسطة الدخل :

تطبق هذه الطريقة عموما في الحالات الخاصة والمتعلقة بالمباني المؤجرة، بحيث يطبق معدل رسملة للعوائد التي تتحصل عليها المؤسسة نتيجة تأجيرها لها، كما يمكن استعمال هذه الطريقة بالنسبة للمباني غير المؤجرة وذلك بواسطة تقدير نظري للعوائد، وفي هذا الشأن على الخبير أن يكون محتاطا وحذرا نظرا لعدم تأجيرها فعلا.

إن ما يمكن أن يلاحظ حول هذه الطريقة هو أن نسبة معدل الرسملة في علاقة عكسية مع مجموعة من العوامل المتمثلة في نوعية المبنى، مدة حياته الافتراضية، ونوعية محيطه. ويمكن الإشارة هنا أن معدل الرسملة بالنسبة للمباني ذات الاستعمال السكني هو محصور بين 4 و 6%.¹⁹

¹⁷- www.icampus.ucl.ac.be/FIN3843/Evaluation%20Patrimonialem.htm

¹⁸- KIENAST Philippe, Op-cit, P: 735.

¹⁹- CHOINEL Alain, Introduction à l'Ingénierie Financière, Op-cit, 1991, PP: 67- 68.

إذن بالنسبة لتقييم هذا النوع من الاستثمارات (الأراضي والمباني) قد نص عليه (ن م م) ضمن الفقرة 21.121، حيث جاء نصها كما يلي²⁰ : "... القيمة الحقيقية للأراضي والمباني هي في العادة قيمتها في السوق. وتحدد هذه القيمة استنادا إلى تقدير يجريه مقومون محترفون مؤهلون". إذن نلاحظ بأن هذا النظام جاء حقيقة ليساعد المؤسسات في التعرف على قيمتهم.

3- المعدات

من أهم الطرق المستعملة في هذا النوع من الاستثمارات هي طرق لا تختلف عن سابقاتها المطبقة في المباني إلى درجة أن بعضا منها يمكن استعماله في تقييم المعدات كما يمكن استعماله في تقييم المباني.

ويمكن توضيح هذه الطرق على النحو الآتي :

أ- التقييم بواسطة قيمة الاستعمال :²¹

تعتمد طريقة قيمة الاستعمال في تقييمها للمعدات على القيمة الجديدة (la valeur à neuf) المصححة بتطبيق معاملات تسمح بالأخذ في الحسبان مدة الحياة الباقية، التي يمكن تقديرها من خلال معدل الاستخدام ومدى أهمية الصيانة المطبقة.

وعليه يمكن حساب قيمة الاستعمال بالعلاقة الآتية :

$$\text{قيمة الاستعمال} = \frac{\text{القيمة المحاسبية الصافية} \times \text{القيمة الجديدة}}{\text{القيمة الإجمالية}}$$

علما أن هذه الطريقة يمكن تطبيقها إذا كانت الاهتلاكات المحاسبية مقارنة للاهتلاكات التقنية، أما إذا كانت ليس كذلك يجب القيام بتصحيحها. بمعنى أننا نقرب الاهتلاكات المحاسبية إلى الاهتلاكات التقنية ثم نطبق هذه الطريقة.

ب - التقييم عن طريق المقارنة :

تعتمد طريقة المقارنة في تقييمها للمعدات على إيجاد قيمة معدات موجودة في سوق الأدوات المستعملة (Marché d'Occasion) حيث يتعين على الخبير هنا إيجاد آلة من نفس الطبيعة والنوعية وتخصصات الاستعمال والقدرة التقنية،... للآلة المراد تقييمها، وبالرغم من موضوعية هذه الطريقة في إيجاد قيمة الآلة المستعملة إلا أنه عند تطبيقها يواجه الخبير صعوبات تكمن في إيجاد الآلة المماثلة في سوق الأدوات المستعملة ؛ لهذا يتطلب الأمر دراسة عميقة ودقيقة في تحديد أسعار هذه الآلات من خلال إيجاد السوق التي تناسب علامة الجهاز الموجود بالمؤسسة، ذلك حتى يكون هناك اقتراب حقيقي في تقدير قيمة المعدات.

ج - التقييم عن طريق تكلفة الحياة :²²

²⁰- القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره، الفقرة 21.121، ص: 10.

²¹- BRILMAIN Jean & MAIRE Claude, Op-cit, P:140.

تقيم المعدات وفق هذه الطريقة بتكلفة الحيازة التي يتم تصحيحها بمعامل إعادة التقييم وكذا معامل القدم حيث توجد نماذج معيارية لحساب هذا الانخفاض ؛ والنموذج المستعمل في هذه الحالة هو كالاتي :

$$Vr = P(1+i) \frac{D-A}{D}$$

حيث أن : Vr : تمثل القيمة المصححة للآلة

P : تكلفة الحيازة

i* : معامل إعادة التقييم

D : المدة الكلية لحياة الآلة

A : عمر الآلة

ويمكن استعمال هذه الطريقة في تقييم المباني أيضا.

د - التقييم عن طريق إعادة التقييم :

وتقوم هذه الطريقة على استحداث الاستثمارات في حالة تعدد سنوات الحيازة عليها، وذلك باستعمال معامل الاستحداث ومعامل القدم، ويمكن استخدام هذه الطريقة لكل آلة على حدى كما يمكن استخدامها لمجموعة من الآلات المتجانسة.²³

نفس الشيء فبالنسبة لتقييم المعدات قد نص عليه (ن م م) ضمن الفقرة 21.121، حيث جاء نصها كما يلي 24 : " ... والقيمة الحقيقية لمنشآت الإنتاج هي أيضا قيمتها في السوق. وعند غياب مؤشرات تدل على قيمتها في السوق (منشأة متخصصة) فإنها تقوم بكلفة تعويضها الصافية من الاهتلاك". من هذا أيضا يتجلى وبوضوح أن (ن م م) جاء حقيقة ليساعد المؤسسات في التعرف على قيمتهم.

ثانيا : الأصول المالية

لوجود فائض في الأموال تقوم بعض المؤسسات أحيانا باستثماره لدى الغير ؛ وفي نهاية السنة تعمل على تقييم أصولها المالية، وقد نص على هذا أيضا (ن م م) ضمن الفقرة 5.112، حيث جاء نصها كما يلي 25 : " يقدر الكيان عند حلول كل تاريخ إقفال الحسابات إلى تقدير وتفحص ما إذا كان هناك أي

22- PENE Didier, Evaluation et Prise de Contrôle de l'Entreprise, Tome 2 : Evaluation et Montages Financiers, 2^{ème} édition Paris, édition Economica, 1993, PP: 96-97.

* حيث يقيس هذا المعامل التدني الحاصل بين تاريخ الحيازة وتاريخ إعادة التقييم بالنسبة المئوية.

23- BRILMAIN Jean & MAIRE Claude, Op-cit, P:140.

24_ القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره، الفقرة 21.121، ص: 10.

25_ القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره، الفقرة 5.112، ص: 7.

مؤشر يدل على أن أي أصل من الأصول المالية لم يفقد قيمته. و إذا ثبت وجود مثل هذا المؤشر، فإن الكيان يقوم بتقدير القيمة الممكن تحصيلها من الأصل".

إذن سندات المساهمة المسعرة في البورصة تقيم على أساس متوسط السعر البورصي لعدد معين من الأشهر الأخيرة. أما بالنسبة للسندات غير المسعرة - ضف إلى ذلك أن المساهمة يمكن أن تكون بنسبة كبيرة أو بنسبة صغيرة - فنكون أمام حالتين :

أ- إما أن المؤسسة مساهمة بنسبة كبيرة في رأس مال مؤسسات أخرى ومن ثم فإن هذه الأخيرة تعتبر فروعاً من المؤسسة المساهمة وبالتالي تقيّمها يتم تبعاً لنفس المبادئ المستعملة للمؤسسة الأم وبعدها ندمجها (Consolidider).²⁶

ب- أما في الحالة أين تكون المؤسسة مساهمة بنسبة صغيرة أي أن المؤسسة تكون متنوعة لحافظتها المالية فإن عملية تقيّمها تتم حسب عدة أسس منها استخدام سعر التكلفة كأساس للتقييم، أو استخدام سعر السوق كأساس للتقييم أو استخدام سعر التكلفة أو سعر السوق أيها أقل كأساس للتقييم.²⁷

1- استخدام سعر التكلفة كأساس للتقييم : ويعني استخدام ذلك الأساس عدم إجراء أي تعديلات على القيمة الدفترية لسندات المساهمة، وما يعيب على هذه الطريقة أن القيمة التي ستظهر بها تلك المستندات في الميزانية لن تعكس القيمة الجارية لذلك الأصل مما يؤثر على سلامة الإفصاح عن المركز المالي للمؤسسة.

2- استخدام سعر السوق الجاري كأساس للتقييم : ويتطلب استخدام ذلك الأساس تعديل القيمة الدفترية لسندات المساهمة لكي تعكس القيمة السوقية الجارية، إلا أن هذا نجد مخالفاً لذلك المبدأ الذي يقر عدم تسجيل الإيراد إلا بعد تحققه الفعلي، لكن يدافع أصحاب هذا الرأي عن ذلك بالإجراء بأن سندات المساهمة تتميز بسيولة مرتفعة وإمكانية بيعها بأسعار معلومة مسبقاً، هذا بالإضافة إلى أن أسعار السوق الجارية تمثل أفضل المؤشرات عن القوة الشرائية في تاريخ إعداد الوثائق المحاسبية.

3- استخدام سعر التكلفة أو سعر السوق أيهما أقل كأساس للتقييم : ويعني هذا الإجراء استخدام سعر التكلفة كأساس للتقييم إذا لم يحدث تغيير في أسعار شراء تلك السندات أو اتجهت الأسعار إلى الارتفاع، على أن يتم استخدام سعر السوق كأساس للتقييم عندما تتجه الأسعار إلى الانخفاض وبذلك نجد هذه الطريقة تعترف بالخسائر الناشئة عن تقلبات أسعار السوق دون الاعتراف بالإيرادات أي أنها تعترف بالتقلبات في أسعار السوق في اتجاه واحد. فهي اعتمدت مبدأ الحيطة والحذر عند تحديد نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة، أو عند الإفصاح عن المركز المالي.

²⁶- CHOINEL Alain, Introduction à l'Ingénierie Financière, 1991, Op-cit, P: 82.

²⁷- محمد سمير الصبان، وآخرون، دراسات في المحاسبة المالية المتوسطة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001، ص ص: 271-273.

كما يمكن أيضا تقييم المساهمات الصغيرة (participations minoritaires) باستخدام إحدى الطرق الآتية : 28

- بقيمتها التفاوضية (خاصة إذا كانت أسهم المؤسسة مسعرة في البورصة) ؛
 - برسملة الأرباح الموزعة (dividendes) لخمس حتى عشر سنوات ؛
 - برسملة النتيجة ل أربع حتى ست سنوات ؛
 - بأخذ متوسط القيم الناتجة من مختلف الطرق.
- لكن بصدور (ن م م) حسم هذا الأمر وهذا ما نستشفه من الفقرة 6.112، والتي جاء نصها كما يلي²⁹ :
- " تقييم القيمة القابلة للتحصيل للأصل بأعلى قيمة بين ثمن البيع الصافي³⁰ والقيمة النفعية " .³¹
- إذن فهذا يساعد ويسهل عملية التقييم المالي للمؤسسات.
- في الأخير يمكننا صياغة قيمة المؤسسة وفق طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح كالاتي :

الأصل المحاسبي الصافي المصحح = الأصل المصحح - الخصم المستحق المصحح

خلاصة :

إن طريقة التقييم وفق الأصل المحاسبي الصافي المصحح تعتمد على جانب كبير من الذاتية، فيحدث أن المؤسسة الواحدة تكون لديها عدة قيم عند تقييمها من طرف عدد معين من خبراء التقييم، لماذا لأنه كما أشرنا آنفا تضم عامل الذاتية، فلاحظنا الكثير من الطرق عند تقييم العنصر الواحد في المؤسسة كالأراضي مثلا تقييم وفق طريقة التقييم المباشر أو بواسطة التكلفة العقارية، المباني تقييم وفق مقارنة قيمة إعادة البناء أو مقارنة قيمة الحيازة أو طريقة المقارنة أو طريقة التقدير بواسطة الدخل، نفس الشيء بالنسبة للمعدات فتقيم إما بواسطة قيمة الاستعمال أو عن طريق المقارنة أو تقييم عن طريق تكلفة الحيازة أو عن طريق إعادة التقييم، وغيرها بالنسبة لباقي أصول المؤسسة، لذا فإن طريقة (ANCC) تكون أكثر سهولة للاستعمال وأقل قابلية للنقاش لما تكون للأصول قيمة في سوق مستقل عن قيامنا بإعادة دمجها في سيرورة الاستغلال لمؤسسة (سوق عقاري، طائرات،...)، من هنا تظهر أهمية النظام المحاسبي المالي الذي جاء ليحسم إشكالية تعدد القيم التي تعد أهم عيب يكتنف هذه الطريقة.

28- CHOINEL Alain, Introduction à l'Ingénierie Financière, 1991, Op-cit, P: 82.

29- القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره، الفقرة 6.112، ص: 7.

30 - ثمن البيع الصافي للأصل هو المبلغ الممكن الحصول عليه من بيع أي أصل عند إبرام أية معاملة ضمن ظروف المنافسة العادية بين أطراف على علم تام ودراية وتراضي مع طرح منه تكاليف الخروج.

31 - القيمة النفعية لأي أصل هي القيمة المحيئة لتقدير سيولة الأموال المستقبلية المنتظرة من استعمال الأصل بشكل متواصل والتنازل عنه في نهاية مدة الانتفاع به.